

تم اللقاء والنقاش عبر الزوم تحت رعاية أمد للإعلام والممثلة بمديرها الاستاذ القدير حسن عصفور (أبا علي) ولجنة التوجيه الأستاذ يسري درويش والاستاذ جميل رزق ، وناقشت موضوع تقرير البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أعلاه، مناقشة سياسية ومهنية إقتصادية مع المشاركين الكرام كل من كل من :

١. المخضرم السياسي الأستاذ حسن عصفور وزير شؤون المنظمات الأهلية الأسبق ومدير أمد للإعلام
٢. م. هاني أبو عكر مكتب نكست للإستشارات الهندسية .
٣. م. أيمن جمعة مختص بالقطاع الخاص وصاحب شركة مقاولات.
٤. الأستاذ يسري درويش رئيس الاتحاد العام للمراكز الثقافية .
٥. الأستاذ أكرم الحايك مختص سياسي.
٦. الأستاذ كمال موسى مختص إدارة المستشفيات ونقيب الموظفين .
٧. المهندس ادوارد كاتورا مختص مؤسسات المجتمع المدني وتنمية وإغاثة.
٨. الأستاذة شرين خليفة صحافية ومدربة في مجال التحرير الصحافي .
٩. الأستاذ جميل رزق مختص أمن المؤسسات .

المخلص للورشة والتوصيات .

أولاً : هو تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في القطاع يوضح أضرار مادية تصل قيمتها إلى 380 مليون دولار وخسائر اقتصادية بقيمة 190 مليون دولار، وتم تقدير الاحتياجات التي يتطلبها تحقيق التعافي خلال أول 24 شهرا بما يصل إلى 485 مليون دولار (479 مليون دولار تقرير وزارة الأشغال).

١. "تم إجراء التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في غزة بين 25 مايو و25 يونيو 2021، وذلك بالشراكة بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فور توقف الحرب وبالتعاون وبالتشاور مع السلطة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في غزة وفق ما كتب في التقرير.

٢. اعتمد الفريق على استخدام أدوات البيانات عن بعد مثل صور الأقمار الصناعية عالية الدقة ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى المعلومات والتوجيهات التي قدمتها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على الأرض في غزة.

٣. الصراع بين إسرائيل والجماعات المسلحة في قطاع غزة (يشار إليها هنا باسم غزة) مع إطلاق أكثر من 4.300 صاروخ من غزة باتجاه المدن والبلدات في جنوب ووسط إسرائيل ، و نفذت القوات الإسرائيلية أكثر من 1500 صاروخ غارات جوية ، برية وبحرية.

٤. نتج عن نزاعات مختلفة.

٥. ويقدم المساعدة بما يتفق مع الاحتياجات الفورية لسكان غزة.

٦. يتحدث عن إعادة الإعمار على المدى المتوسط والطويل.

٧. لا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل.

٨. وبالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية وبالتشاور مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في غزة.

٩. لم يذكر نوع الذخائر المستخدمة والمحرمة دولياً، ما يسمى جيدان GBU 31 , GBU 39

١٠. ألحق النزاع أضراراً بالعديد من أصول البنية التحتية المادية والرقمية الأساسية ، لا سيما المباني والمستشفيات والمراكز الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الطاقة والاتصالات والنقل.

١١. تقرير اعد لتقدير الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل فقط بلا علاقة بالحروب السابقة.

١٢. حدد التقرير أن خطة الانعاش وفق ثلاث استراتيجيات فقط .

سيطلب النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل والحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة لسكان غزة ما يلي:

- (1) نظام حوكمة أكثر فاعلية واستدامة ومؤسسات عامة أفضل .
 - (2) تخفيف القيود الداخلية على القطاع الخاص وخلق بيئة مواتية أفضل للاستثمار الخاص: التركيز على دمج غزة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي من خلال التجارة .
 - (3) المساعدة الكافية ، بما في ذلك من الجهات المانحة ، لدعم جهود إعادة الإعمار ، إلى جانب دعم المانحين على المدى المتوسط لتنشيط البنية التحتية العامة في غزة ، وخاصة خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ، فضلاً عن البنية التحتية اللازمة لتشجيع نمو قطاع غزة.
- لم يذكر رفع الحصار والمطالبة بفتح المعابر وهو أساس المشكلة .
 - يدعي تحقيق السلام مرتبط مع تحقيق الانتعاش الفلسطيني المستدام.
 - يدعي أن عدم وجود حكومة معترف بها دولياً في غزة لمدة عقد من الزمان أدى إلى توقف مفاوضات السلام الثنائية.

التعليق على التقرير وفق ثلاث أساسيات :

أولاً: الأساس السياسي :

- يعني هذا التقرير يتبنى للرواية الإسرائيلية من مصطلحات ، مثلًا تصعيد وليس عدوان aggression .not escalation
- حصار غزة و سبب الوضع القائم من غلق وحصار و فقر ودمار و حرب لم يذكر أن الاحتلال هو السبب .
- حتى أنه لم يذكر سبب الحرب ما حصل في القدس والشيخ جراح من اقتحامات و عدوان واعتداء .
- يطبق مصطلح الجماعات المسلحة ومصطلح العنف المتبادل .
- تراكمية الحروب السابقة لم تذكر .
- لم يذكر نظام GRM المدمر والمعوق و ما هو البديل عنه أو رؤية جديدة بل طالب بإعادة الإعمار وفق آلية الأمم المتحدة . بل إجراء أمني لمنع ازدواجية الاستخدام .
- ذكر متطلبات الأمن مقابل إدخال المواد ما يتوافق مع الرواية الإسرائيلية .
- لم يذكر أن الحصار جريمة ورفعته مطلوب فوراً .
- اللغة السياسية للتقرير لا تتناسب مع الوضع القائم .
- يذكر تصعيد طرفين وليس دولة محتلة ضد سكان محاصرين .
- لم يذكر قرار الشرعيات الدولية وغزة جزء محتل وفق القرارات الدولية والشرعية الدولية ضمن دعم دولة في حدود 67 ما يتبناه الإتحاد الأوروبي .
- تجاهل سيادة دولة فلسطين والتنسيق معها ، لم يذكر تحفظها على المصطلحات ورفض وضع رمزياتها وسيادتها وشعارها على التقرير أو الموافقة عليه من قبلها .
- لا يمثل رأي السلطة الفلسطينية وليس كما قيل بالتنسيق معها ، ولا حتى رأي الإتحاد الأوروبي السياسي .

منحاز بالكامل حتى من مصطلح دولة فلسطين في التقرير بل السلطة الفلسطينية

الأساس المهني والاقتصادي :

- فرق بين المصطلحين إعادة إعمار وإعمار .
- الأول يتكلم عن ارجاع ما تم من دمار حرب والآخر يتكلم عن إعمار كامل تراكمي وفتح معابر ومطار وميناء وحرية حركة وتنقل وحلول طاقة وحلول اقتصاد وحقوق إنسانية وسيادة وبنية تحتية وصحة وطاقة وكهرباء وأسس إقتصادية مطلوبة
- يتكلم عن ضرر سريع عاجل وتقييم للاحتياجات الناتجة عنه وليس التراكمية من سنوات سابقة لحروب وما تبقى من إعادة إعمار .
- مبني على صور أقمار صناعية .
- الأرقام غير صحيحة كمجمل بل مختزلة بواقع غير معالج من دمار تحتي .
- يتكلم ويوثق وفق المشاهدة النظرية وليس التحقيق الهندسي على الأرض .
- عدم التنسيق مع وزارة الأشغال في قطاع غزة وهي الأكثر معرفة واقعيًا وميدانيًا .
- عدم وضع تصور لمشكلة الكهرباء لغزة بالكامل كاحتياج اقتصادي وإنساني .
- لم يفصل الحلول البيئية وما نتج عن الدمار والعدوان ، من معالجة شاملة كاملة مستقرة للبنية التحتية والمياه الجوفية والعمامة والتربة الزراعية وتأثير ذلك عليها بلا تكلفة معالجة لها نتيجة القصف .
- لم يذكر التكلفة الحقيقية في زيادة السعر للنقل البري والبحري على السعر الحقيقي لتكلفة الإعمار ولا حتى النسبة الإدارية التي تقطع على المشاريع من متوسط 11% إلى 25% إدارياً أو overhead .

- لم يذكر تكلفة معالجة المواد الكيميائية الناجمة عن القصف في أعماق التربة وظهور ميلان في المباني المجاورة للقصف .
- لم يذكر معالجة التربة الناتجة عن المواد المستخدمة في القصف زراعيًا ولا حتى تربة غير مستقرة يعني معالجتها ومعالجة تكلفة التصميم قبل البناء .
- لم يذكر احتياج غزة الأساسي من مختبر مواد وتربة وتكلفة أساسية ومطلوبة وإختصاص ودراسات لمعرفة وضع التربة وتأثيرات القصف بعمق ثلاثين مترا على المياه الجوفية والمباني وكيف معالجتها لعدم توفر آلات وخبرات الفحص والخبرة.
- لم يذكر زيادة حالات السرطان والتكاليف والتأثيرات المستقبلية نتيجة القصف المتكرر على غزة .
- أعطى تقريراً عن احتياجات غزة الطارئة العاجلة كتقييم سريع وليس خطة عمل كاملة ، وكان غزة قبل العدوان كانت في وضع أفضل .
- لم يذكر معالجة التلوث البيئي للبحر والتربة والمياه الجوفية والتأثير على السكان وتكلفة المعالجة ما نتج عن قصف خطوط الكهرباء المغذية.
- لم يذكر احتياجات الهيئات المحلية من تحسين خدمات تعقدت منذ سنوات وزادت تعقيدا بعد الحرب الأخيرة وتراكمية تكلفة الخدمات.
- لم تتم استشارة أصحاب الخبرة من الشركات والمكاتب الهندسية ولا حتى هيئة المكاتب المختصة في الإستشارات والخبرات الهندسية كمرجعية , من عمروا قطاع غزة هندسيا وأشرفوا على كل مخلفات حرب وصمموا وشاركوا في اغلب ملف إعادة الإعمار في غزة وأشرفوا عليها من بنى تحتية وبناء ودراسات.

والله الموفق

2021/07/14